

الرقم

الجمهورية التونسية
مجلس تنازع الاختصاص

• قضية عدد : 4

ريغ الجلسة : 18 نوفمبر 1999

الحمد لله وحده.

أصدر مجلس تنازع الاختصاص القرار التالي :

بعد الإطلاع على الدعوى المرفوعة تحت عدد 2678 لدى محكمة ناحية من

قبل .

ضد : المكلف العام بتراعات الدولة في حق : وزارة التربية.

وبعد الإطلاع على القرار الوقي الذي اصدره قاضي ناحية في تلك القضية

والمتمضمّن ارجاء النظر فيها واحالة ملفها على مجلس التنازع للبت في مسألة الإختصاص.

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر في القضية.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان

1996 والمتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية واحداث مجلس تنازع الإختصاص.

وبعد المداولة القانونية بحجرة الشورى صرّح بما يلي :

من الوجوه الشكلية :

حيث كانت الإحالة الصادرة عن قاضي ناحية مستوفية لشروطها القانونية طبق

الفصل السابع من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المشار اليه أعلاه وتعين لذلك قبولها من هذه الناحية.

من الوجوه الواقعية :

حيث يعرض المدعي انه يملك قطعة أرض ييضاء اشترها بموجب عقد وكان بجانب هاته

القطعة طريق عام بجوار مدرسة ابتدائية فوق ضم الطريق للمدرسة المذكورة بمعية امتار من

قطعة ارضه ياذن من المندوب الجهوي للتعليم طالبا بناء على ذلك الحكم بكف شعب الإدارة

المعنية ورفع يدها عن الأمتار التي أخذتها من أرضه.

من الوجهة القانونية :

حيث كانت الدعوى في كف شعب وزارة التربية عن عقار التداعي المستولي عليه من طرف مصالحها بالصورة المبينة اعلاه.

وحيث أفاد المكلف العام بتراعات الدولة في حقها بأن الدعوى تهدف الى تعطيل اشغال تقوم بها الإدارة الأمر الذي يخرجها من دائرة اختصاص المحاكم العدلية استنادا الى احكام الفصل الثالث من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المشار اليه آنفا طالبا بناء على ذلك الحكم برفضها شكلا ليعب في الإختصاص.

وحيث اصدر قاضي ناحية في القضية قراره المبين منطوقه بطالع هذا.

وحيث اتضح من اوراق الملف ان النزاع يتعلق بوضع يد وزارة التربية على عقار التداعي خارج اطار القواعد المنظمة لإجراءات الإنتزاع او الإشغال الوقي للعقارات أو غيرها من الإجراءات الشرعية الأخرى وذلك بهدف تحقيق مصلحة عامة تتمثل في بناء مسور واق للمدرسة الابتدائية وبالتالي فإن تصرف وزارة التربية على النحو المبين اعلاه لا يعتبر من ففة الشعب الذي تأتبه ذوات القانون الخاص بغية تحقيق أهداف ومنافع شخصية وليس من شأنه والحالة هذه ان تكون لها منزلة الأفراد وأن يفقد عملها صبغته الإدارية.

وحيث ينص الفصل الأول من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 سائف الذكسر على أن المحكمة الإدارية تختص بالنظر في دعوى مسؤولية الإدارة المنصوص عليها بالقانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 01 جوان 1972 بما في ذلك الدعاوى المتعلقة بالإستيلاء على العقارات.

وحيث ينص الفصل الثاني (الجديد) من القانون عدد 40 لسنة 1972 على أن المحكمة الإدارية تنظر بمياتها القضائية المختلفة في جميع التراعات الإدارية عدا ما اسند لغيرها بقانون خاص.

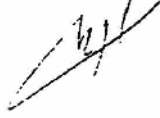
ولم هذه الأسباب :

قرّر المجلس عدم اختصاص محكمة ناحية قبلي بالنظر في النزاع المعروض علينا.
و صدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الخميس 18 نوفمبر 1999 برئاسة السيد صالح بوراس الرئيس الأول لمحكمة التعقيب وعضوية المستشارين السادة رؤوف المراكشي

ومحمد النفيسي والتهجاني عبيد ويوسف الطنوبي ومحمد القلي وكمال الدغاري بحضور
كاتب الجلسة السيد جلول العرفاوي.

ووروفي تاريخه

كاتب الجلسة



العضو المقرر



الرئيس

